مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

قياس وتحليل مستوى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في مصرف الرشيد فرع أبي تمام: دراسة حالة

م.م. هيمان حجي هويري
وزارة المالية العراقية
hayman_ali@yahoo.com

م. زيد خليل إبراهيم
جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد
Zaid.khaleel@uomosul.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل مدى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في مصرف الرشيد – فرع أبي تمام، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والتكنولوجية. اعتمد البحث منهج دراسة الحالة، حيث تم جمع البيانات باستخدام قائمة فحص، مقابلات مع المديرين في المصرف. تم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية مثل التكرارات، النسب المئوية، والوسط الحسابي المرجح. حيث تم قياس تطبيق هذه الأبعاد وفق معايير محددة تمثل أفضل الممارسات في مجال الاستدامة. أظهرت نتائج البحث أن مصرف الرشيد – فرع أبي تمام حقق تطبيقًا متفاوتًا لأبعاد التنمية المستدامة. فقد سجل البعد المؤسسي (الحوكمة) أعلى مستوى من التطبيق بنسبة (68.6%)، يليه البعد الاقتصادي بنسبة (60%)، في حين سجل البعد البيئي أدنى نسبة تطبيق بلغت (40%)، كما بلغ البعد الاجتماعي نسبة تطبيق (41.7%). تشير النتائج إلى أن المصرف يُظهر التزامًا جيدًا في بعض الأبعاد مثل الحوكمة الاقتصادية، إلا أن هناك فجوات ملحوظة في تطبيق بعض المبادرات البيئية والاجتماعية. وتدعم هذه النتائج فرضية وجود تحديات في تطبيق ممارسات الاستدامة على مستوى المصرف، مثل الحاجة إلى تحسين البيئة الداخلية وتعزيز الالتزام بالمعايير البيئية. استنادًا إلى هذه النتائج، تم تقديم عدة توصيات تهدف إلى تعزيز تطبيق الاستدامة في المصرف، مثل تحسين تطبيق استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية، تبني التقنيات الحديثة، وتقوية الممارسات البيئية. كما تم اقتراح آليات تنفيذية لتطبيق هذه التوصيات من خلال سياسات واضحة وتحسين بنية النظام الرقابي الداخلي. بشكل عام، يُظهر البحث أن مصرف الرشيد – فرع أبي تمام بحاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق تكامل شامل لأبعاد التنمية المستدامة، مما يعزز من دوره في الاقتصاد الوطني والمجتمع ويضمن استدامة أعماله في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: *ابعاد التنمية المستدامة، التحول الرقمي، المسؤولية الاجتماعية، الاستدامة المالية، الاستدامة البيئية، التكنولوجيا المصرفية، الفجوات التنموية، تقييم الأداء، الاستدامة المؤسسية.*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

Measuring and Analyzing the Level of Sustainable Development Dimensions Implementation in Rasheed Bank Abi Tammam Branch: A Case Study

Hayman Haji Hawery
Iraqi Ministry of Finance
hayman_ali@yahoo.com

Zaid Khaleel Ibrahim
University of Mosul, College of Administration and Economics
Zaid.khaleel@uomosul.edu.iq

Abstract

This research aims to measure and analyze the extent of applying the dimensions of sustainable development at the Rashid Bank – Abi Tammam Branch, focusing on the economic, social, environmental, and technological dimensions. The study adopted a case study approach, where data was collected using a checklist and interviews with bank managers. The data was analyzed using statistical tools such as frequencies, percentages, and weighted averages. The application of these dimensions was measured based on specific criteria representing best sustainability practices. The results showed that Rashid Bank – Abi Tammam Branch achieved varying levels of implementation for the dimensions of sustainable development. The institutional (governance) dimension achieved the highest application level with 68.6%, followed by the economic dimension with 60%. The environmental dimension showed the lowest application rate at 40%, while the social dimension had an application rate of 41.7%. These results indicate that while the bank demonstrates good commitment in some areas, such as economic governance, there are noticeable gaps in applying environmental and social initiatives. The findings support the hypothesis that challenges exist in implementing sustainability practices at the bank, such as the need to improve the internal environment and enhance compliance with environmental standards. Based on these results, several recommendations have been provided to enhance sustainability application in the bank, including improving social responsibility strategies, adopting modern technologies, and strengthening environmental practices. Execution mechanisms for these

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

recommendations were suggested, including clear policies and improving the internal regulatory system. Overall, the research shows that Rashid Bank – Abi Tammam Branch needs further efforts to achieve a comprehensive integration of sustainable development dimensions, thereby enhancing its role in the national economy and society and ensuring the sustainability of its operations in the future.

Keywords: *Sustainable Development Dimensions, Digital Transformation, Social Responsibility, Financial Sustainability, Environmental Sustainability, Banking Technology, Development Gaps, Performance Evaluation, Institutional Sustainability***.**

المقدمة

التنمية المستدامة هي نهج عالمي يسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وحماية البيئة لتلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وقد تم تعميم هذا المفهوم لأول مرة من قبل لجنة (Brundtland) في عام 1987 وأصبح منذ ذلك الحين مبدأ توجيهياً للحكومات والشركات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم، ومع تزايد التحديات البيئية مثل تغير المناخ واستنفاد الموارد وفقدان التنوع البيولوجي، تهدف التنمية المستدامة إلى إيجاد حلول طويلة الأجل تعزز المرونة والإنصاف وهو يدمج السياسات والممارسات التي تشجع الطاقة المتجددة والاستهلاك المسؤول والنمو الاقتصادي الشامل مع ضمان الإشراف البيئي، إذ تعمل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة كإطار عالمي لتحقيق هذه الأهداف، ومعالجة قضايا مثل الفقر والتعليم والطاقة النظيفة والعمل المناخي. ومن خلال تبني الممارسات المستدامة في الصناعات والحوكمة والحياة اليومية، يمكن للمجتمعات أن تخلق عالماً أكثر مرونة وإنصافاً مع الحفاظ على النظم البيئية الطبيعية للأجيال القادمة. وفي ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي، أصبح تبني مبادئ التنمية المستدامة ضرورة ملحّة لتعزيز الاستقرار المالي، وتحقيق كفاءة الأداء، والمساهمة في التنمية الشاملة.

يُعد مصرف الرشيد – فرع أبي تمام في محافظة نينوى أحد المؤسسات المصرفية المهمة التي تلعب دورًا بارزًا في دعم الاقتصاد الوطني، مما يستدعي تقييم مدى التزامه بأبعاد التنمية المستدامة. يشمل هذا التقييم البعد الاقتصادي من خلال كفاءة إدارة الموارد وتعظيم الربحية، البعد الاجتماعي عبر تحسين بيئة العمل وتعزيز المسؤولية المجتمعية، البعد البيئي من خلال تبني سياسات صديقة للبيئة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

وتقليل الأثر البيئي السلبي، والبعد التكنولوجي الذي يركز على تبني الحلول الرقمية الحديثة لتعزيز كفاءة العمليات المصرفية. تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مستوى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في مصرف الرشيد – فرع أبي تمام، وذلك من خلال دراسة حالة تعتمد على تقييم مدى تطبيق هذه الأبعاد وفق معايير محددة، مما يساعد في تقديم توصيات تعزز من دور المصرف في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين أدائه العام.

لغرض الاحاطة بالموضوع فقد قسم البحث على أربعة مباحث رئيسة. ضم المبحث الأول: المنهجية العلمية. والمبحث الثاني: الجانب النظري للبحث. في حين شمل المبحث الثالث: الإطار العملي للبحث. واخيراً المبحث الرابع: تضمن محورين شمل المحور الأول الاستنتاجات وما توصل اليها البحث، والمحور الثاني تضمن أبرز المقترحات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

مع تزايد الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة، أصبح من الضروري أن تتبنى المؤسسات المالية، ومنها المصارف، سياسات واستراتيجيات تعزز الاستدامة في مختلف جوانب عملها. يعد مصرف الرشيد – فرع أبي تمام جزءًا من القطاع المصرفي الذي يُتوقع منه لعب دور محوري في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم الاقتصاد، تعزيز المسؤولية الاجتماعية، تقليل الأثر البيئي، وتطوير بنيته التكنولوجية.

ومع ذلك، يواجه المصرف تحديات متعددة تتعلق بمدى قدرته على تطبيق هذه الأبعاد بفاعلية، مثل مدى التزامه بتحسين الكفاءة الاقتصادية، توفير بيئة عمل عادلة، المساهمة في التنمية المجتمعية، تبني ممارسات صديقة للبيئة، والانتقال نحو التحول الرقمي. وعليه، تبرز إشكالية البحث في التساؤل التالي:

إلى أي مدى يطبق مصرف الرشيد – فرع أبي تمام أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والتكنولوجية)؟ وما هي الفجوات التي تعيق تحقيق هذا التطبيق بشكل كامل؟

تنطلق هذه الدراسة من هذا التساؤل لمحاولة قياس وتحليل مستوى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في المصرف، وتقديم التوصيات اللازمة لتعزيز دور المصرف في تحقيق أهداف الاستدامة وتحسين أدائه في هذا المجال.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

ثانياً: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الدور الحيوي الذي تلعبه المصارف في تحقيق التنمية المستدامة، حيث لم تعد المؤسسات المالية تقتصر على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، بل أصبحت مطالبة بالمساهمة في تحقيق الاستدامة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والتكنولوجية.

الأهمية العلمية:

1. يساهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية حول تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في القطاع المصرفي، خاصة في المصارف العراقية.
2. يوفر إطارًا تحليليًا يمكن أن يساعد الباحثين في فهم مدى تكامل الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة داخل المؤسسات المالية.
3. يحدد الفجوات والتحديات التي تواجه المصارف في تبني استراتيجيات الاستدامة، مما يسهم في تطوير نماذج قياس وتحليل أكثر دقة.

الأهمية العملية:

1. يساعد إدارة مصرف الرشيد – فرع أبي تمام في تقييم أدائها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، مما يمكنها من اتخاذ قرارات استراتيجية لتحسين مستوى التطبيق.
2. يقدم توصيات عملية يمكن أن تسهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية، تحسين بيئة العمل، تقليل الأثر البيئي، وتبني التحول الرقمي.
3. يسهم في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في المصرف من خلال تحسين التزامه بالمعايير المستدامة، مما ينعكس إيجابيًا على سمعته وأدائه المالي.
4. يوفر قاعدة معلومات يمكن أن تساعد الجهات الرقابية وصناع القرار في وضع سياسات وتشريعات تدعم التحول نحو اقتصاد مستدام في القطاع المصرفي.

ثالثاً: أهداف البحث

1. تقييم البعد الاقتصادي عبر تحليل كفاءة إدارة الموارد، دعم الاقتصاد، وتعزيز الربحية مع تقليل التكاليف.
2. تحليل البعد الاجتماعي عبر دراسة بيئة العمل، سياسات التوظيف، ودور المصرف في التنمية المجتمعية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

3. دراسة البعد البيئي من خلال قياس مدى التزام المصرف بالممارسات الصديقة للبيئة وتقليل الأثر البيئي.
4. قياس البعد التكنولوجي عبر تقييم استخدام التقنيات الحديثة، التحول الرقمي، وأمن المعلومات.
5. الكشف عن الفجوات بين الواقع الفعلي لمستوى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة والتوقعات والمعايير المثلى.
6. تقديم مقترحات وتوصيات تساعد في تعزيز استراتيجيات المصرف في تحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: مخطط البحث الفرضي

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه فقد تم بناء مخطط فرضي لغرض اختبار فرضية البحث في مصرف الرشيد فرع ابي تمام.

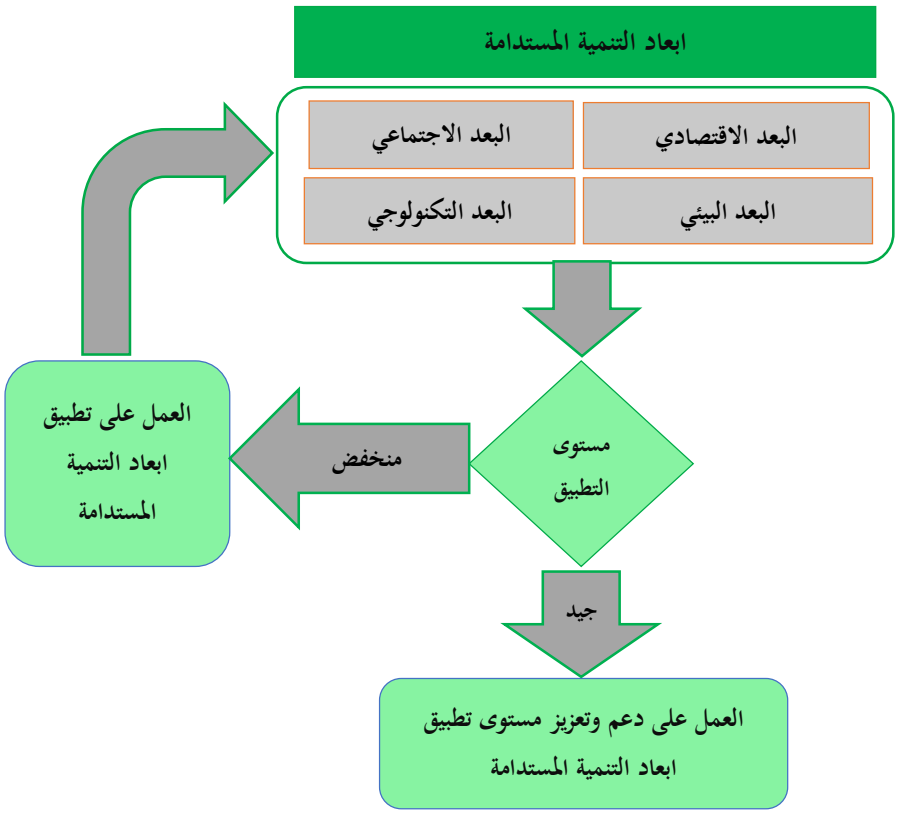

الشكل (1) مخطط البحث الفرضي

المصدر: من اعداد الباحثان

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

خامساً. فرضية البحث

يعتمد البحث على مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى اختبار مدى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في مصرف الرشيد – فرع أبي تمام، وذلك وفق المعايير الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والتكنولوجية. ويمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

1. الفرضية الأولى (البعد الاقتصادي): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني مصرف الرشيد – فرع أبي تمام لاستراتيجيات الكفاءة الاقتصادية وتحقيق الاستدامة المالية.
2. الفرضية الثانية (البعد الاجتماعي): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اهتمام مصرف الرشيد – فرع أبي تمام بتحسين بيئة العمل وتعزيز المسؤولية الاجتماعية وبين تحقيق الاستدامة الاجتماعية.
3. الفرضية الثالثة (البعد البيئي): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني مصرف الرشيد – فرع أبي تمام للسياسات البيئية وتطبيق ممارسات الاستدامة البيئية.
4. الفرضية الرابعة (البعد التكنولوجي): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتماد مصرف الرشيد – فرع أبي تمام على التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي وبين تحسين جودة الخدمات المصرفية.
5. الفرضية الخامسة (الفجوات والتحديات): لا توجد فجوات وتحديات ذات دلالة إحصائية تؤثر على مستوى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في مصرف الرشيد – فرع أبي تمام.

سادساً: منهج البحث

اعتمد البحث منهج دراسة الحالة بوصفه المنهج الأنسب لتحليل الواقع الفعلي لـ مصرف الرشيد – فرع أبي تمام في تطبيق أبعاد التنمية المستدامة. يتميز هذا المنهج بقدرته على تقديم فهم عميق وشامل لمستوى التطبيق، من خلال جمع وتحليل البيانات الميدانية المتعلقة بالأداء الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، والتكنولوجي للمصرف، مما يساعد في تشخيص الفجوات وتقديم التوصيات اللازمة لتعزيز الاستدامة في عملياته المصرفية.

سابعاً: مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع موظفي مصرف الرشيد – فرع أبي تمام، والذين يبلغ عددهم (51) موظفًا. وبالنظر إلى صغر حجم المجتمع، اعتمد البحث على المسح الشامل، حيث تم تضمين جميع أفراد المجتمع كعينة للدراسة. تم توحيد الإجابات عبر حساب المتوسط الحسابي، لكل سؤال عبر جمع

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

جميع الإجابات المتعلقة بذلك السؤال وتقسيمها على عدد الإجابات، مما يضمن دقة النتائج وشموليتها. يتيح استخدام العينة المسحية الحصول على بيانات دقيقة حول مستوى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في المصرف من خلال تحليل آراء الموظفين كافة، مما يسهم في تقديم صورة واضحة وشاملة عن واقع الاستدامة في المصرف والتحديات التي تواجهه.

ثامناً: حدود البحث

الحدود المكانية: شملت مصرف الرشيد فرع ابي تمام – نينوى/ الموصل

الحدود البشرية: وزعت قائمة الفحص على جميع موظفي مصرف الرشيد – فرع أبي تمام المعنيين بتطبيق أبعاد التنمية المستدامة. بعد جمع الإجابات من جميع المشاركين، تم حساب المتوسط الحسابي لجميع الإجابات لتحليل مستوى تطبيق الأبعاد للتنمية المستدامة في المصرف. يساعد هذا النهج في الحصول على نتائج شاملة ودقيقة تعكس آراء جميع المعنيين بشكل موضوعي.

الحدود الزمنية: امتدت من 5-1-2025 الى غاية 5-4-2025

تاسعاً: أساليب جمع البيانات والمعلومات

اعتمد البحث في تغطيته للجانب النظري على المصادر المتوفرة سواء كانت أجنبية أو عربية، والتي تمثلت في المراجع العلمية مثل الرسائل الجامعية، الكتب، والدوريات ذات الصلة، سواء المتوفرة داخل العراق أو عبر الشبكة الدولية للإنترنت. أما في جانب جمع البيانات والمعلومات، فقد اعتمد البحث على الأساليب التالية:

1. البيانات الأولية: تم تصميم قائمة فحص موجهة لجميع موظفي مصرف الرشيد – فرع أبي تمام لجمع المعلومات حول مدى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية، والتكنولوجية.
2. المقابلات الشخصية: أُجريت مقابلات شخصية مع المسؤولين والمديرين في المصرف بهدف معرفة التحديات التي تواجه تطبيق أبعاد الاستدامة والوقوف على الاستراتيجيات الحالية والمستقبلية للمصرف في هذا المجال.
3. الدراسات السابقة: تم الاستفادة من الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بتطبيق أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات المصرفية والصناعية المشابهة، للاستفادة من التجارب السابقة وتحليلها.

4. وصف قائمة الفحص: لإتمام الجانب الميداني للدراسة وجمع البيانات، اعتمد الباحث على قائمة الفحص (Checklist) (نجم، 2023، 6) التي تم تصميمها لتقييم مدى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في المصرف. تضمنت قائمة الفحص 28 فقرة موزعة على أربع أبعاد للتنمية المستدامة، حيث ضم كل بعد 7 فقرات .تم استخدام المقياس الخماسي للحصول على نتائج دقيقة وموثوقة، حيث تراوحت درجات المقياس بين(1-5) . (درجة (1): غير مطبق كلياً، درجة (2): مطبق بشكل ضعيف، درجة (3): مطبق جزئياً، درجة (4): مطبق بشكل جيد، درجة (5): مطبق كلياً).

هذا وتم فحص موثوقية أداة جمع البيانات (قائمة الفحص المكونة من 28 فقرة موزعة على أربعة أبعاد) باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's α). تعتبر قيمة $\alpha \geq 0.70$ مقبولة للبحوث التطبيقية. حيثُ أظهر اختبار موثوقية كرونباخ ألفا أن α للبُعد الاقتصادي = 0.78، وللبُعد الاجتماعي = 0.74، وللبُعد البيئي = 0.69، وللبُعد التكنولوجي = 0.81، ولكل الأدوات معًا $\alpha = 0.83$. يشير هذا إلى ثبات داخلي جيد للأبعاد الثلاثة الأولى والتكنولوجي، مع ملاحظة ضعف طفيف في البعد البيئي. كما أظهر اختبار T أن متوسط درجة البعد التكنولوجي لدى مدراء الفرع ($M = 3.8, SD = 0.5$) أعلى دلالة إحصائية من موظفي خطوط الخدمة ($M = 3.2, SD = 0.6$) ; $t(49) = 3.21, p = 0.002$. كما أظهرت ANOVA فروقًا دالّة بين فئات سنوات الخبرة في البعد الاجتماعي ($F(2,48) = 4.12, p = 0.02$)؛ أشار إلى أن الفئة (<10 سنوات) تفوق دالًا على الفئة (≥5 سنوات).

عاشراً: أدوات التحليل الإحصائي

بعد جمع البيانات الميدانية من ميدان الدراسة، استخدم الباحثان مجموعة من الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات وتفسير النتائج.

1. الأوساط الحسابية المرجحة: وتم احتسابه من خلال المعادلة في ادناه.

الوسط الحسابي المرجح = مجموع النتيجة / التكرارات

2. التكرارات: عدد الاجابات لكل وزن من الاوزان الثلاثة المعتمدة في الدراسة.

النتيجة = التكرار × الوزن

3. النسب المئوية: وتم احتسابه من خلال المعادلة في ادناه.

النسبة المئوية = الوسط الحسابي المرجح / اعلى وزن × 100

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

الدراسات السابقة:

1. (جراح والنوفلي، 2021) دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

استعرضت الدراسة مساهمة القطاع المصرفي في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال تحليل دور المصارف العراقية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دراسة حالة في عدد من المصارف العراقية وشملت 121 فرداً. واستخدم الاستبانة لجمع البيانات. أظهرت النتائج قصورًا في الاستفادة من إمكانيات المصارف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التأكيد على ضرورة تطوير استراتيجيات مصرفية شاملة.

2. (مفتن، 2022) دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المصرفية المستدامة: دراسة استطلاعية لعينة من المصارف العراقية.

تناولت الدراسة العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية المصرفية المستدامة، من خلال طرح التساؤل: استكشاف تأثير ريادة الأعمال على تحقيق التنمية المصرفية المستدامة في المصارف العراقية وتألفت العينة من 144 موظفًا في المصارف العراقية. استخدمت الاستبانة التحليلية لتقييم مستوى العلاقة، وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لريادة الأعمال على تحقيق التنمية المستدامة. وأوصت بتبني سياسات تدعم الابتكار وريادة الأعمال داخل المصارف.

3. (البهادلي والدليمي، 2025) التمويل المستدام للقطاع المصرفي وضياع فرص التنمية المستدامة بالعراق.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور القطاع المصرفي العراقي في دعم المشاريع الاقتصادية المستدامة، وتناولت تحليل أسباب قصور استراتيجيات القطاع المصرفي العراقي في توزيع التمويل المستدام على القطاعات الاقتصادية المختلفة. مع التركيز على توزيع التمويل على القطاعات المختلفة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل البيانات، وبيّنت النتائج وجود قصور في التطبيق الفعلي للخطط التنموية وتعاون محدود بين مؤسسات الدولة. وأظهرت النتائج عدم التطبيق السليم للخطط التنموية وعدم التعاون المطلوب بين مؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى ضياع فرص التنمية المستدامة.

الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة في المؤسسات المالية والمصرفية على المستوى المحلي، إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على استعراض المفهوم العام

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

للتنمية المستدامة أو قياس بعض أبعادها بشكل جزئي. في حين يلاحظ ندرة الدراسات التطبيقية التي تناولت المصارف العراقية بشكل مباشر في محافظة نينوى التي عانت من ظروف استثنائية أثرت على كفاءة مؤسساتها الاقتصادية والمالية. من هنا تنبع أصالة هذه الدراسة في كونها تسعى إلى تقديم تحليل تطبيقي لمدى التزام مصرف الرشيد – فرع أبي تمام بتبني أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والتكنولوجية)، وهو ما يساهم في سد فجوة معرفية وبحثية في الأدبيات المحلية والإقليمية. كما أن الدراسة لا تكتفي بقياس مستوى التطبيق فقط، بل تحاول الكشف عن الفجوات والتحديات التي تعيق المصرف من تحقيق التكامل الكامل في ممارسات الاستدامة، مع اقتراح آليات عملية للتنفيذ، مما يعزز من إسهامها العلمي والتطبيقي في تطوير نماذج قياس تناسب الواقع المصرفي العراقي.

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

كانت فكرة التنمية كما نعرفها اليوم شبه معدومة، ولم تُوفر هياكل القوة الإمبريالية والاستعمارية التي هيمنت على العالم في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين سوى القليل من الإمكانيات للتقدم الاقتصادي والاجتماعي فيما يُسمى الآن بالعالم النامي. وفي الدول الغنية كأوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، كان النمو الاقتصادي محوريًا لتحقيق الأهداف المتعارف عليها عمومًا، ألا وهي "التقدم" و"التحديث"، إلا أن الاهتمام بقضايا المساواة والعدالة الاجتماعية كان ضئيلًا نسبيًا (De Ron, 1998, 95).

وبحلول نهاية الحرب العالمية الثانية، تغيرت المفاهيم والسياسات جذريًا وأصبح التحسين الاقتصادي والاجتماعي للأغلبية شاغلًا رئيسيًا، مع انهيار علاقات القوة الاستعمارية، امتد هذا الهدف ليشمل دول العالم الأفقر واحتلت التنمية الاقتصادية، مع تداعياتها الاجتماعية والمؤسسية، مكانةً أساسيةً في النظرية والسياسة (Harris, 2000, 4)، لقد حظي هذا المفهوم بقبول واسع النطاق من قِبَل دول ذات هياكل سياسية متباينة وقد تحققت نجاحات ملحوظة لا سيما في شرق آسيا والعالم، كما شهدت مناطق نموًا بطيئًا أو سلبيًا، لا سيما في أفريقيا. كان للتنمية آثار سلبية جسيمة على البيئة والهياكل الاجتماعية القائمة (Asheim, 1994, 3)، فقد تضررت العديد من المجتمعات التقليدية نتيجةً لتنمية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

الغابات وشبكات المياه ومصائد الأسماك المكثفة وتلوث شديد ونقص في البنية التحتية للنقل والمياه والصرف الصحي في البلدان النامية (Brien, 1999, 6).

إذ أدى الوعي المتزايد بهذه التحديات التي تواجه الفكر التنموي التقليدي إلى قبول واسع النطاق لمفهوم جديد، ألا وهو التنمية المستدامة (Sustainable Development) وقد أحاطت عبارات مثل "التنمية التي تحمي البيئة، والتنمية التي تعزز العدالة الاجتماعية" وقد تبنى هذه الصيغة الجديدة بحماس كلٌّ من منتقدي ممارسات التنمية التقليدية وقادة مؤسسات التنمية القائمة (Estes, 2009, 6).

عندما قدمت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرها لعام 1987، "مستقبلنا المشترك"، سعت إلى معالجة مشكلة الصراعات بين أهداف البيئة والتنمية من خلال صياغة تعريف للتنمية المستدامة: (Romiguer, 2011, 6) وهناك ثلاثة جوانب للتنمية:

1. اقتصاديًا: يجب أن يكون النظام المستدام اقتصاديًا قادرًا على إنتاج السلع والخدمات على أساس مستمر، والحفاظ على مستويات قابلة للإدارة من الحكومة والديون الخارجية، وتجنب الاختلالات القطاعية الشديدة التي تضر بالإنتاج الزراعي أو الصناعي.
2. بيئياً: يجب على النظام المستدام بيئيًا أن يحافظ على استقرار قاعدة الموارد، وتجنب الإفراط في استغلال أنظمة الموارد المتجددة أو وظائف المستودعات البيئية، واستنزاف الموارد غير المتجددة فقط بقدر الاستثمار في بدائل مناسبة ويشمل ذلك الحفاظ على التنوع البيولوجي، واستقرار الغلاف الجوي، ووظائف أخرى للنظام البيئي لا تُصنف عادةً كموارد اقتصادية.
3. اجتماعيًا: يجب أن يحقق النظام الاجتماعي المستدام العدالة التوزيعية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الكافية بما في ذلك الصحة والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والمساءلة السياسية والمشاركة (عبد الرحمن، 2024، 349).

في حين وردت العديد من التسميات للتنمية المستدامة من قبل الباحثين والكتاب في المؤتمرات والدراسات العلمية مثل التنمية المستمرة أو التنمية الساندة والتنمية القابلة للاستمرار، إذ عّرف ادوارد بابر (Edward Barbier) وهو من الأوائل الذي استخدم تعبير التنمية المستدامة على أنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤثر على مستوى الرفاهية في المجتمع مع قدر كبير من الحفاظ على الموارد البيئية الطبيعية وبأقل الأضرار بالبيئة (محمد وآخرون، 2015، 340). أما (Purcell, et al,

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

2019, 76) فقد عرفها على "إننا نواجه تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية ونقترب من نقطة تحول تهدد بتجاوز حدود كوكب الأرض". ويستنتج الباحثان مما سبق، بضرورة اعتماد استراتيجية تطوير وإنتاج سلع خضراء من خلال استخدام موارد صديقة للبيئة للحد من استخدام الموارد غير المتجددة والحفاظ على الموارد الطبيعية كالماء والهواء من التلوث والتخفيف من انبعاث الغازات والسوائل الخطرة الناتجة عن أنشطة المجتمع بما يؤدي الى تعزيز مستوى الرفاهية وحماية حقوق الانسان.

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة

تنطوي التنمية المستدامة أحيانًا على موازنة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولتحقيق ذلك، وضعت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة لمعالجة هذه الموازنة لعام ٢٠١٥ "تحويل عالمنا: خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة" إلى مساعدة الدول على تحقيق هدف التنمية المستدامة العالمي عن طريق خمس ركائز وهي: الإنسان، والنبات، والرخاء، والسلام، والتعاون، يتضمن بيان التزام الأمم المتحدة هذا ١٧ هدفًا للتنمية المستدامة وغايةً "لتحفيز العمل على مدى ١٥ عامًا في مجالات ذات أهمية حيوية للبشرية وكوكب الأرض" متجاوزةً بذلك الدول الأعضاء الـ 193 في الأمم المتحدة التي اعتمدتها بالإجماع، وتشمل هذه الجهات الفاعلة صانعي السياسات، والمنظمات غير الحكومية، وهيئات القطاعين العام والتجاري (Adeyemi, et al. 2025, 4)، وتظهر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في الشكل الآتي:

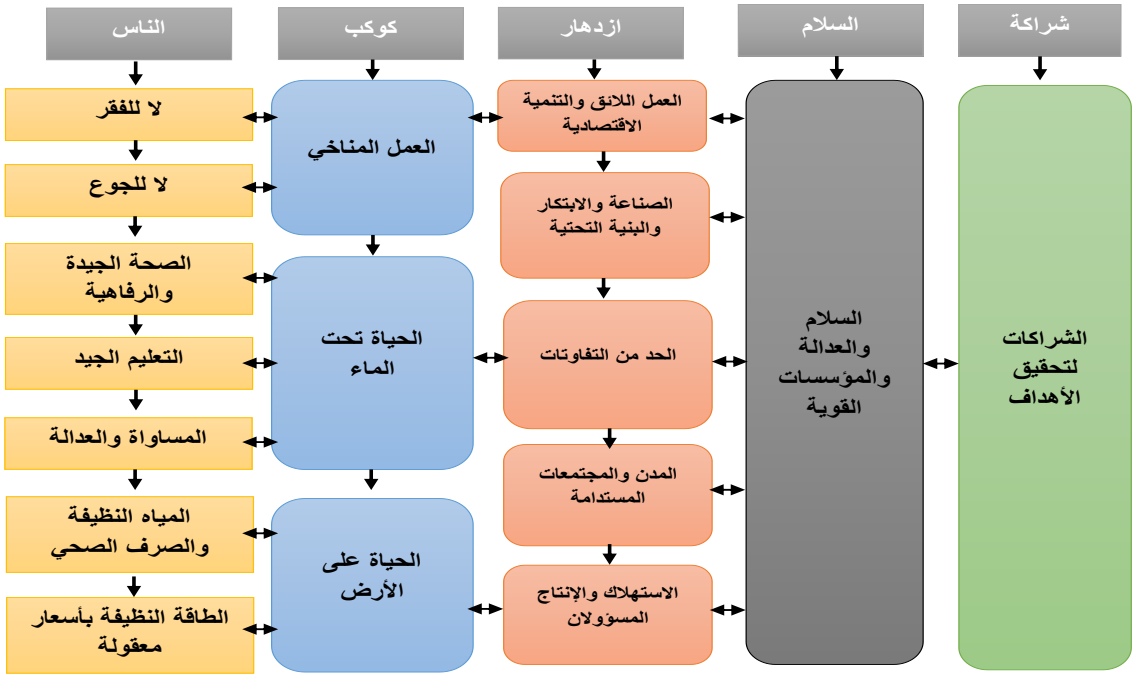

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

Source: Morton, S., Pencheon, D., & Squires, N. (2017). "*Sustainable Development Goals (SDGs)*", and their implementation. British Medical Bulletin, 124(1), 81–90.

ثالثاً: متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

من المنظورين البيئي والاقتصادي، تُعدّ مصطلح الكفاءة البيئية التي صياغته من قبل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (World Business Council for Sustainable Development) (WBCSD) في عام ١٩٩٢ مفهومًا يشمل جميع المتطلبات البيئية وبعض الجوانب الاقتصادية اللازمة لبناء مشروع مستدام. ويشير إلى "توفير سلع وخدمات بأسعار تنافسية تُلبي احتياجات الإنسان وتُحسّن من جودة الحياة، مع الحرص تدريجيًا على تقليل الآثار البيئية وكثافة الموارد طوال دورة الحياة، إلى مستوى يتماشى على الأقل مع القدرة الاستيعابية المُقدّرة للأرض". وفيما يأتي المتطلبات البيئية والجوانب الاقتصادية الأساسية التي ينبغي مراعاتها لبناء مشروع مستدام: (De Ron, 1998, 99)، (Brien, 1999, 7)، (Sutherland, et al. 2008, 15)، (Ransburg, 2017, 43)

1. تقليل النفايات والانبعاثات في الصناعات التحويلية: من خلال الاعتماد على تدابير تنظيمية وتشغيلية تُسهم في تقليل كمية النفايات الخطرة والملوثات المُولَّدة إلى مستويات مجدية تقنيًا واقتصاديًا. كما يُفضَّل استخدام التقنيات النظيفة للحد من التلوث بدلًا من استخدام تقنيات التنظيف لإزالة الملوثات المُولَّدة بالفعل.
2. الاستخدام الفعال للطاقة في السلع والخدمات: عن طريق أنشطة مصممة لتحقيق استخدام متوازن وفعال لموارد الطاقة بهدف تقليل الهدر أو تجنبه والذي يؤدي إلى تجنب التدهور السريع لكوكب الأرض، ودعم التنمية المستدامة وبالتالي الحد من الآثار الاقتصادية والبيئية.
3. استخدام مصادر الطاقة المتجددة والمستدامة: أي تصميم بنية تحتية مستدامة للمساعدة في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وهو مصدر طاقة غير متجدد.
4. الاستخدام الأمثل للمكونات والمواد المُعاد تدويرها وإعادة استخدامها: يتطلب ذلك تغييرات جذرية في تصميم المنتج أو السلعة ليشمل المكونات المُعاد تصنيعها ومعالجتها، وكذلك جعل عمليات التصنيع قادرة على الاسترداد والتفكيك وإعادة المعالجة بنفس كفاءة التصنيع الأصلي.
5. قياس وتقييم أثر الأعمال على النظم البيئية: إذ يؤثر التدهور البيئي على تنافسية القطاع الإنتاجي من خلال جوانب متعددة منها: ضعف الجودة الذاتية على طول سلسلة الإنتاج، وزيادة تكاليف

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

إجراءات المعالجة في البيئات الملوثة، وتأثيرات جودة البيئة على إنتاجية العمل. وللحد من ذلك، ينبغي توفر نظام رصد لتقدير الآثار البيئية المحتملة للمنتجات وعمليات التصنيع، واتخاذ إجراءات تصحيحية لهذه الآثار. فضلاً عن ضرورة تطوير عمليات وتقنيات جديدة تتجنب مصائد ونفايات العمليات التقليدية.

6. معايير قياسية لتقييم أداء الاستدامة: وتُعد المقاييس والمقاييس التي تصف أداء الشركات، وتوحيد أساليبها في التعامل مع الاستدامة البيئية، ضروريةً للتقدم نحو التنمية المستدامة. وأن يسود الوعي البيئي ثقافة المؤسسة بأكملها الذي يتطلب سياسات واضحة للشركة وبيانات أهدافها، وكذلك ينبغي تطبيق برامج توعية على مستوى المؤسسة، وتوفير تدريب مناسب في مجال الكفاءات البيئية لجميع فئات الموظفين. بهدف جعل العمليات والمواد النظيفة هي المعيار في جميع جوانب عمليات الشركة.

لا تقتصر المتطلبات البيئية للتنمية المستدامة على مستوى الشركات أو المؤسسات فحسب، بل تُعد القضايا الاجتماعية بالغة الأهمية أيضًا، وتندرج المتطلبات الاجتماعية التالية ضمن المسؤولية الاجتماعية للشركة أو المؤسسة: (Commission of the European Communities, 2001)

1. إدارة الموارد البشرية: إدارة مسؤولة، غير تمييزية، وأخلاقية للموارد البشرية، تهدف إلى الحد من البطالة، ومكافحة الإقصاء الاجتماعي، وتسهيل التعلم مدى الحياة.
2. ظروف عمل صحية وآمنة: يتطلب ذلك إدراج معايير السلامة والصحة المهنية في خطط المشتريات الخاصة بالشركة، وتعزيز ثقافة الوقاية من المخاطر، بما يؤثر على جودة حياة العاملين وزيادة الإنتاجية.
3. التكيف مع التغيير: تسهيل قدرة الموظفين على التكيف مع التغيرات الناجمة عن تسريحات العمال الضرورية اقتصاديًا، قد تُنفَّذ إعادة الهيكلة طريقة مسؤولة اجتماعيا مع مراعاة وموازنة مصالح واهتمامات جميع المتأثرين بالتغيير والقرارات.
4. المجتمعات المحلية: دمج الشركة في بيئتها المحلية، والحفاظ على علاقات جيدة مع أصحاب المصلحة المحليين، وكجزء من ذلك، تلبية احتياجاتهم من المعلومات.
5. إدارة علاقات شركاء الأعمال والموردين والمستهلكين: من خلال التعاون الوثيق مع شركاء الأعمال، يمكن للشركات تقليل التعقيد والتكاليف، وبالتالي تحسين الجودة. علاوة على ذلك، يُتوقع

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

من الشركات التي تبني علاقات دائمة مع عملائها من خلال تركيز جهودها على فهم احتياجاتهم ورغباتهم، وتزويدهم بجودة وسلامة وموثوقية وخدمة فائقة، أن تحقق ربحية أكبر. كما تُحقق هذه الشركات قيمة أكبر لجميع الأطراف المعنية.

6. احترام حقوق الإنسان والالتزام بها: يتطلب ذلك اعتماد مدونات سلوك تُغطي ظروف العمل وحقوق الإنسان. ينبغي تطبيق هذه المدونات على جميع مستويات المنظمة وخط الإنتاج، مع ذلك، يُعدّ تدريب الإدارة الدنيا والعمال والمجتمعات المحلية على تطبيقها أمراً بالغ الأهمية.

رابعاً: معوقات التنمية المستدامة

تواجه التنمية المستدامة، التي تعرف بأنها تلبية الاحتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، العديد من التحديات والصعوبات المعقدة، وتشمل ما يلي: (Markus (& Christoph, 2019, 5)، (Kulkarni, & Haghi, 2024, 16)

1. القياس وجمع البيانات: يتطلب التقييم الدقيق للتقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة قدرات قوية في جمع البيانات والتحليل. تفتقر العديد من الدول، ولا سيما النامية منها، إلى البنية التحتية والخبرات اللازمة، مما يعيق المراقبة الفعالة لمبادرات الاستدامة وتنفيذها.
2. عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والوصول إلى الموارد: يجب أن تعالج التنمية المستدامة أوجه عدم المساواة الاجتماعية لتكون مؤثرة حقا. يمكن أن تؤدي التفاوتات في الثروة والوصول إلى الموارد إلى عدم تكافؤ الفرص وتعيق التقدم الجماعي نحو أهداف الاستدامة.
3. التدهور البيئي: أدت الممارسات غير المستدامة إلى قضايا بيئية كبيرة، مثل تدهور الأراضي، مما يهدد النظم البيئية والأمن الغذائي. والتصدي لهذه التحديات البيئية أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة.
4. التحديات السياسية والمؤسسية: يشير النطاق الواسع للتنمية المستدامة إلى أن أي عملية أو تحد اجتماعي أو اقتصادي أو بيئي قابل للفهم العلمي قد يكون ذا صلة. تتطلب القضايا الناشئة ذات الصلة بصانعي السياسات وجدول أعمال التنمية المستدامة هياكل حوكمة مبتكرة وقابلة للتكيف لمعالجتها بفاعلية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

5. الحواجز التكنولوجية والمالية: غالبا ما يتطلب تنفيذ الممارسات المستدامة ابتكارا تقنيا كبيرا واستثمارا ماليا. وقد تكافح البلدان النامية مع هذه المطالب بسبب الموارد المحدودة، مما يعوق قدرتها على تبني حلول مستدامة والحفاظ عليها.
6. العوامل الثقافية والسلوكية: تهدد النزعة الاستهلاكية وأزمة المناخ مستقبلا عادلا للبشرية. تتطلب معالجة هذه القضايا تحولات ثقافية نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والتي قد يكون من الصعب تحقيقها على نطاق عالمي.

ويمكن القول بأنه من الصعب على المؤسسة وحدها أو جهة محددة تحقيق أهداف التنمية المستدامة سواءً على مستوى المنطقة أو الدولة حيثُ تتطلب معالجة هذه التحديات جهوداً منسقة من الحكومات والقطاعات الخاصة والمجتمعات المدنية في جميع أنحاء العالم لخلق مستقبل مستدام وعادل.

خامساً: التنمية المستدامة في العراق

إذ أدت الأحداث والظروف التي اجتاحت العراق بعد 2003 إلى نتائج مخيفة ومرعبة في جميع الأصعدة الاقتصادية والبيئية والصحية والاجتماعية والتعليمية وغيرها، فضلاً عن تدمير خدمات البنى التحتية التي أثرت بشكل كبير على مؤشرات التنمية في العراق، حيثُ يُمكن وصفها على أنها بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود التنظيرية والاحصائية من أجل تأسيس نظام تنموي مستدام قائم على التخطيط والتحليل العلمي، وأن فرص تحقيق الاستدامة أكثر ضماناً لكون العراق يمثل ثاني خزان نفطي في العالم عن طريق الاعتماد على عوائد المنتجات النفطية المادية في تنمية قطاعات الزراعة والصناعة والبنى التحتية وغيرها، بالإضافة إلى تنمية الخدمات التي تعد من القطاعات الغير المادية. كما تتطلب الاستدامة تكنولوجيا وإدارة معاصرة قادرة على استثمار الموارد البشرية والمادية باتجاه تحقيق الأهداف. في حين أن مؤشرات التنمية المستدامة في مجال الاقتصاد قد تضررت بشكل كبير بسبب انخفاض أسعار النفط وتدمير عصابات داعش الإرهابية لمعظم مقومات الاقتصاد العراقي، أما في المجال التعليمي فقد شهدت في الآونة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في العديد من الجامعات العراقية يتمثل ببناء مباني حديثة واستخدام كليات علمية جديدة، وكذلك الحال بالنسبة للمجال البيئي الذي نرى تطوراً جيداً في الحفاظ على مدخرات الدولة والمصادر الطبيعية وترشيد استخدام المياه وإعادة بناء العديد من شبكات الآبار والصرف الصحي (الشامي، 2019، 250-252).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

سادساً: ابعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي نهج شامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد المختلفة لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. تقليديا، يشمل ثلاثة أبعاد أساسية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتقدم بعض الأطر أيضا بُعداً رابعاً، مؤسسياً أو إدارياً، للتأكيد على دور الهياكل السياسية والمؤسسية. فيما يلي ابعاد التنمية المستدامة: (World Commission on Environment and Development, 1987)، (Redclift, 1991, 37-39)، (Integrating the three dimensions of sustainable development, 2015, 7)، (United Nations, 2015)، (The Intergovernmental Panel on Climate Change, 2021)، (Agnieszka & Susann, 2023, 15-17).

1. **البعد الاقتصادي**

ويركز هذا البعد على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان ألا يستنفد هذا التقدم الموارد الطبيعية أو يضر بالبيئة. تشمل الجوانب الرئيسية ما يلي:

- النمو الاقتصادي المستدام: تشجيع الأنشطة الاقتصادية التي توفر فوائد طويلة الأجل دون أن تؤدي إلى تدهور البيئة.
- الاستخدام الفعال للموارد: تحسين استخدام الموارد لتقليل النفايات وتعزيز الإنتاجية.
- الاقتصاد الدائري: تقليل النفايات عن طريق إعادة استخدام المنتجات وإعادة تدويرها.
- التقنيات الخضراء: الاستثمار في الابتكار الذي يقلل من الضرر البيئي مع زيادة الإنتاجية.
- الزراعة والصناعة المستدامة: تشجيع الممارسات التي توازن بين الإنتاج والحفاظ على النظام البيئي.
- التوظيف وتوليد الدخل: خلق فرص عمل توفر أجورا عادلة وتساهم في الاستقرار الاقتصادي.

وتؤكد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على أن التنمية المستدامة تتطلب التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2. **البعد الاجتماعي**

هذا البعد يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة لجميع الأفراد. تشمل المكونات الرئيسة ما يلي:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

- التخفيف من حدة الفقر: خفض مستويات الفقر لضمان أن يتمكن جميع الأفراد من تلبية احتياجاتهم.
- التعليم والصحة: توفير الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية الجيدة لتعزيز رأس المال البشري.
- الإنصاف والعدالة: ضمان الوصول العادل إلى الموارد والفرص وصنع القرار لجميع الأفراد والمجتمعات.
- المشاركة العامة: تشجيع مشاركة المجتمع في عمليات صنع القرار المتعلقة بالمشاريع التنموية.
- الصحة والرفاهية: ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية والمياه النظيفة والصرف الصحي لتحسين نوعية الحياة.
- الحفاظ على الثقافة: احترام التنوع الثقافي والحفاظ عليه مع تبني الابتكارات المستدامة.
- الإدماج الاجتماعي والإنصاف: تعزيز تكافؤ الفرص والحد من الفوارق بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

ويسلط تقرير (Brundtland)، المعروف رسميا باسم "مستقبلنا المشترك"، الضوء على أن التنمية المستدامة يجب أن تلبي احتياجات الفقراء والمهمشين لكي تكون فعالة حقا.

3. **البعد البيئي**

يركز هذا البعد على حماية الموارد الطبيعية وإدارتها لمنع التدهور وضمان مرونة النظام البيئي. تشمل العناصر الرئيسية ما يلي:

- الحفاظ على التنوع البيولوجي: الحفاظ على الأنواع البيولوجية والنظم البيئية المتنوعة.
- الحد من التلوث: تقليل تلوث الهواء والماء والتربة لحماية صحة الإنسان والبيئة.
- التخفيف من آثار تغير المناخ: تنفيذ استراتيجيات للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع آثار تغير المناخ.
- كفاءة الموارد: ضمان استخدام الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والهواء بكفاءة ومسؤولية.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي: حماية النظم البيئية والأنواع والتنوع الجيني للحفاظ على التوازن البيئي.
- استخدام الطاقة المتجددة: تشجيع استخدام مصادر الطاقة المستدامة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

يؤكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) أن الاستدامة البيئية جزء لا يتجزأ من تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

4. **البعد التكنولوجي**

يؤكد على أهمية استخدام التكنولوجيا والحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة. تشمل الجوانب الرئيسية ما يلي:

- التحول الرقمي يعزز جودة الخدمات المصرفية، ويقلل التكاليف، ويحسن الأمن السيبراني.
- حوكمة الشركات تساهم في تعزيز الشفافية وتقليل المخاطر التشغيلية.
- التكنولوجيا الخضراء تساعد في الحد من الأثر البيئي وتقليل استهلاك الموارد.
- تمكين رأس المال البشري من خلال التدريب المستمر يعزز استدامة العمليات المصرفية.
- تكامل التكنولوجيا مع الحوكمة الرشيدة ضروري لتعزيز الاستدامة، ويتطلب استثمارات رقمية وسياسات تنظيمية متطورة.
- الأطر القانونية والتنظيمية: وضع القوانين والسياسات التي تدعم الممارسات المستدامة.

يتضمن مؤشر المجتمع المستدام هذا البعد، مع الاعتراف بأن المؤسسات القوية ضرورية للاستدامة. بناءً على ما تم ذكرهُ آنفاً، يرى الباحثان بأن التنمية المستدامة هي مفهوم متعدد الأوجه يتطلب التكامل المتناغم للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، ويتطلب تحقيق هذا التوازن جهودا تعاونية من الحكومات والشركات والمجتمع المدني لخلق مستقبل مستدام ومنصف.

المبحث الثالث: الجانب العملي

يركز هذا الجانب من البحث على تحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها لاختبار الفرضيات وتقييم مدى قدرة المصرف محل الدراسة على تطبيق أبعاد التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يسهم ذلك في تعزيز الأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب البعد التكنولوجي، مما يدعم تحقيق التنمية المستدامة بشكل شامل.

أولاً: نتائج مستوى تطبيق البعد الاقتصادي في مصرف الرشيد

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (1) أن المتوسط الحسابي المرجح للبعد الاقتصادي بلغ (3)، بينما وصلت نسبة تطبيق هذا البعد إلى (60%)، مع وجود فجوة تطبيق تبلغ (40%). يشير ذلك إلى مستوى متوسط في تبني مصرف الرشيد للممارسات الاقتصادية المستدامة، حيث يعكس التزامًا

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

واضحًا بتطبيق معظم فقرات هذا البعد. ويدل ذلك على توجه المصرف نحو تحسين الأداء وتقليل الهدر من خلال اعتماد تقنيات التطوير المستمر. ومع ذلك، فإن الفجوة البالغة (40%) قد تشير إلى بعض التحديات التي تعيق تحقيق مستويات أعلى من التطبيق، ومن أبرزها:

- ✓ القيود المالية والاستثمارية: قد يتطلب تحقيق تحسينات إضافية استثمارات أكبر في التقنيات المتقدمة، مما قد يشكل تحديًا أمام التوسع في التطبيق.
- ✓ التحديات الإدارية والتنظيمية: قد تواجه المصرف بعض العقبات الإدارية أو التنظيمية التي تؤثر على سرعة تنفيذ المبادرات الاقتصادية المستدامة.
- ✓ التأثيرات الخارجية: مثل تقلب أسعار الأسواق، والتغيرات التشريعية، والعوامل الاقتصادية العامة التي قد تحد من قدرة المصرف على تنفيذ بعض الممارسات المستدامة.
- ✓ مقاومة التغيير: قد يكون هناك تردد من قبل بعض الإدارات أو الموظفين في تبني ممارسات جديدة تتطلب تغييرات جوهرية في أنماط العمل التقليدية.

بشكل عام، تعكس هذه النتائج جهود المصرف في تطبيق الاستدامة الاقتصادية، ولكن من الضروري العمل على تقليل الفجوة الحالية من خلال تعزيز الابتكار، زيادة الاستثمارات في التقنيات المستدامة، وتحسين برامج التدريب والتوعية لضمان فهم أعمق لأهمية هذا البعد وسبل تطويره.

بناءً على النتائج التي تم الوصول إليها، يمكن تحليل الفرضية الأولى (البعد الاقتصادي) من الفرضيات التي تم طرحها في الدراسة وتحديد ما إذا كانت قد تحققت أم لا كما يلي:

وفقًا للنتائج، سجل البعد الاقتصادي نسبة تطبيق (60%) مع فجوة (40%)، مما يشير إلى أن المصرف يحقق مستوى متوسط من التطبيق. وبالتالي، تحققت الفرضية جزئيًا، حيث يوجد تقدم ملحوظ ولكن لا يزال هناك حاجة لتحسين الكفاءة الاقتصادية بشكل كامل.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

الجدول (1) نتائج تطبيق البعد الاقتصادي

ت	الفقرات	غير مطبق كلياً	مطبق بشكل ضعيف	مطبق جزئياً	مطبق بشكل جيد	مطبق كلياً
1	هل يتبنى مصرف الرشيد سياسات لتحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الإنتاجية؟			✓		
2	هل يمتلك المصرف نظامًا فعالًا لإدارة التكاليف وتحسين كفاءة النفقات؟		✓			
3	هل يستثمر المصرف في التقنيات المصرفية الحديثة لتعزيز الأداء والجودة؟			✓		
4	هل يسعى المصرف إلى تطوير خدمات ومنتجات مصرفية جديدة تلبي احتياجات العملاء؟				✓	
5	هل يطبق المصرف استراتيجيات لتقليل الفاقد المالي والهدر في الموارد التشغيلية؟				✓	
6	هل لدى المصرف خطط مستدامة لضمان استمرارية الموارد المالية اللازمة للعمليات المصرفية؟			✓		
7	هل يعمل المصرف على تعزيز الشراكات الاقتصادية مع المستثمرين والعملاء لتعزيز النمو المستدام؟		✓			
	الاوزان	1	2	3	4	5
	التكرارات	0	2	3	2	0
	النتيجة	0	4	9	8	0
	الوسط الحسابي المرجح	**3**				
	النسبة المئوية	**%60**				
	حجم الفجوة	**%40**				

ثانياً: نتائج مستوى تطبيق البعد الاجتماعي

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (2) أن المتوسط الحسابي المرجح للبعد الاجتماعي بلغ (2.86)، بينما وصلت نسبة تطبيق هذا البعد إلى (41.7%)، مع وجود فجوة تطبيق كبيرة نسبتها (58.3%). يشير ذلك إلى مستوى ضعيف إلى متوسط من تطبيق مصرف الرشيد لهذا البعد، مما يدل على الحاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز الالتزام بالممارسات الاجتماعية المستدامة. وتكشف هذه النتائج عن بعض التحديات التي قد تؤثر على مستوى التطبيق، مثل الحاجة إلى تحسين بيئة العمل، وتعزيز برامج التدريب والتطوير المهني، وتوسيع نطاق المبادرات التي تدعم المجتمع المحلي. كما يتطلب تحقيق تقدم في هذا المجال اعتماد سياسات واضحة وأكثر فاعلية في مجال المسؤولية الاجتماعية، إلى جانب تعزيز ثقافة الشفافية والعدالة في بيئة العمل. بشكل عام، ضرورة العمل على زيادة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية، تحسين المزايا الاجتماعية للموظفين، وتعزيز دوره في دعم المشاريع التنموية التي تساهم في رفاهية المجتمع. من خلال هذه الخطوات، يمكن تقليل الفجوة الحالية والارتقاء بمستوى تطبيق هذا البعد لتحقيق تأثير اجتماعي أكثر استدامة.

بناءً على النتائج التي تم الوصول إليها، يمكن تحليل الفرضية الثانية (البعد الاجتماعي) من الفرضيات التي تم طرحها في الدراسة وتحديد ما إذا كانت قد تحققت أم لا كما يلي:

نتائج البعد الاجتماعي أظهرت نسبة تطبيق (41.7%) وفجوة (58.3%)، مما يبرز أن المصرف يحتاج إلى المزيد من الجهود لتحسين البيئة الاجتماعية. لذلك، تحققت الفرضية جزئيًا، حيث يشير التطبيق الضعيف إلى أن هناك حاجة لتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية وتحسين بيئة العمل.

الجدول (2) نتائج تطبيق البعد الاجتماعي

ت	الفقرات	غير مطبق كلياً	مطبق بشكل ضعيف	مطبق جزئياً	مطبق بشكل جيد	مطبق كلياً
8	هل يضمن مصرف الرشيد بيئة عمل آمنة وصحية للموظفين؟			✓		
9	هل يوفر المصرف برامج تدريب وتطوير مهني مستمرة للموظفين؟				✓	
10	هل يتبع المصرف سياسات عادلة وشفافة في التوظيف والترقية؟				✓	
11	هل يساهم المصرف في دعم مشاريع تنموية لتحسين البنية التحتية للمجتمع المحلي؟			✓		
12	هل يوفر المصرف دعمًا اجتماعيًا وخدمات إضافية للموظفين، مثل الرعاية الصحية والمزايا الاجتماعية؟		✓			
13	هل يشارك المصرف في مبادرات تنموية تعود بالفائدة على المجتمع المحلي؟		✓			
14	هل يتبنى المصرف استراتيجيات لتعزيز التواصل والثقة مع المجتمع المحلي؟		✓			
	الاوزان	1	2	3	4	5
	التكرارات	0	3	2	2	0
	النتيجة	0	6	6	8	0
	الوسط الحسابي المرجح	**2.86**				
	النسبة المئوية	**%41.7**				
	حجم الفجوة	**%58.3**				

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

ثالثاً: نتائج مستوى تطبيق البعد البيئي

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (3) أن المتوسط الحسابي المرجح للبعد البيئي بلغ (2)، بينما وصلت نسبة تطبيق هذا البعد إلى (40%)، مع وجود فجوة كبيرة نسبتها (60%). يشير ذلك إلى مستوى ضعيف من تبني مصرف الرشيد للممارسات البيئية المستدامة، مما يتطلب تكثيف الجهود لتعزيز الالتزام بالمعايير البيئية وتحسين الأداء البيئي للمصرف. وتوضح هذه النتائج بعض الجوانب التي تحتاج إلى تطوير، مثل الحاجة إلى تبني استراتيجيات أكثر فاعلية للحد من استهلاك الطاقة والانبعاثات الكربونية، تعزيز مبادرات إعادة التدوير، وتطبيق سياسات واضحة لترشيد استخدام الموارد الطبيعية. كما يتطلب تحسين الأداء البيئي وضع خطط أكثر كفاءة لمراقبة الأثر البيئي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل تأثير المصرف السلبي على البيئة. بشكل عام، ينبغي على المصرف أن يعمل على تعزيز الاستثمار في تقنيات الاستدامة، تطوير سياسات واضحة للالتزام بالمعايير البيئية، والمشاركة في المبادرات البيئية الداعمة للمجتمع. من خلال هذه الخطوات، يمكن تقليل الفجوة الحالية وتعزيز دور المصرف في تحقيق التنمية المستدامة، مما يساهم في تحسين سمعته المؤسسية وتعزيز مسؤوليته البيئية.

بناءً على النتائج التي تم الوصول إليها، يمكن تحليل الفرضية الثالثة (البعد البيئي) من الفرضيات التي تم طرحها في الدراسة وتحديد ما إذا كانت قد تحققت أم لا كما يلي:

من خلال النتائج، كان البعد البيئي هو الأضعف، حيث سجل تطبيق (40%) مع فجوة (60%)، مما يدل على أن المصرف يواجه صعوبة في تطبيق استراتيجيات بيئية فعالة. وبالتالي، تحققت الفرضية، حيث هناك حاجة واضحة لتحسين السياسات البيئية.

الجدول (3) نتائج تطبيق البعد البيئي

ت	الفقرات	غير مطبق كلياً	مطبق بشكل ضعيف	مطبق جزئياً	مطبق بشكل جيد	مطبق كلياً
15	هل يتبنى مصرف الرشيد إجراءات للحد من استهلاك الطاقة والانبعاثات الكربونية؟		✓			
16	هل لدى المصرف برامج لإعادة تدوير المخلفات الورقية والإلكترونية؟	✓				
17	هل يعتمد المصرف على مصادر طاقة متجددة أو ممارسات لتقليل استهلاك الطاقة؟	✓				
18	هل يراقب المصرف مستوى تأثيره البيئي ويتخذ إجراءات للحد من الأثر السلبي؟	✓				

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

19	هل يطبق المصرف سياسات لتقليل استهلاك الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة؟		✓			
20	هل يتبنى المصرف مبادرات لدعم البيئة، مثل تمويل المشاريع الخضراء أو زراعة الأشجار؟				✓	
21	هل يلتزم المصرف بالمعايير البيئية المحلية والدولية في عملياته المصرفية؟			✓		
الاوزان		1	2	3	4	5
التكرارات		3	2	1	1	0
النتيجة		3	4	3	4	0
الوسط الحسابي المرجح		**2**				
النسبة المئوية		**%40**				
حجم الفجوة		**%60**				

رابعاً: نتائج مستوى تطبيق البعد التكنولوجي

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (4) أن المتوسط الحسابي المرجح للبعد التكنولوجي بلغ (3.43)، بينما وصلت نسبة تطبيق هذا البعد إلى (68.6%)، مع وجود فجوة تطبيق نسبتها (31.4%.). يشير ذلك إلى مستوى جيد من تطبيق مصرف الرشيد لممارسات الحوكمة المؤسسية، إلا أن هناك حاجة لتعزيز بعض الجوانب لضمان تحقيق أعلى معايير الشفافية والكفاءة المؤسسية. وتكشف هذه النتائج عن بعض الجوانب التي تحتاج إلى تحسين، مثل الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، وتعزيز استراتيجيات الأمن السيبراني لحماية بيانات العملاء، بالإضافة إلى تطوير برامج تدريب الموظفين على أحدث التقنيات المصرفية لضمان التحول الرقمي الكامل. كما يتطلب تحقيق تقدم في هذا المجال تطبيق سياسات أكثر فاعلية في إدارة المخاطر وتعزيز الاستدامة المؤسسية. بشكل عام، تعكس هذه النتائج نجاح المصرف في تحقيق مستوى جيد من التكنلوجيا المؤسسية، إلا أن سد الفجوة المتبقية سيعزز من قدرته التنافسية ويؤدي إلى تحسين تجربة العملاء وزيادة كفاءة العمليات المصرفية.

بناءً على النتائج التي تم الوصول إليها، يمكن تحليل الفرضية الرابعة التكنولوجي من الفرضيات التي تم طرحها في الدراسة وتحديد ما إذا كانت قد تحققت أم لا كما يلي:

سجل هذا البعد متوسط تطبيق (68.6%) مع فجوة (31.4%)، وهو يشير إلى التقدم الجيد في التحول الرقمي. لذا، لم تتحقق الفرضية، لأن المصرف أظهر التزامًا جيدًا في تطبيق التكنولوجيا الحديثة، رغم وجود مجال للتحسين في بعض الجوانب.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

الجدول (4) نتائج تطبيق البعد التكنولوجي

ت	الفقرات	غير مطبق كلياً	مطبق بشكل ضعيف	مطبق جزئياً	مطبق بشكل جيد	مطبق كلياً
22	هل يعتمد مصرف الرشيد على أنظمة مصرفية حديثة ومتطورة لتحسين الأداء؟				✓	
23	هل يوفر المصرف خدمات إلكترونية مثل التطبيقات المصرفية والإنترنت البنكي؟				✓	
24	هل يستثمر المصرف في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتقديم خدمات مخصصة للعملاء؟		✓			
25	هل يطبق المصرف استراتيجيات قوية للأمن السيبراني لحماية بيانات العملاء؟		✓			
26	هل يسعى المصرف إلى التحول الرقمي وتقليل المعاملات الورقية؟				✓	
27	هل يوفر المصرف بنية تحتية تقنية متقدمة لدعم عمليات الدفع الإلكتروني والتحويلات الرقمية؟				✓	
28	هل يتبنى المصرف برامج تدريب لموظفيه على أحدث التطورات التكنولوجية في القطاع المصرفي؟				✓	
الاوزان		1	2	3	4	5
التكرارات		0	2	0	5	0
النتيجة		0	4	0	20	0
الوسط الحسابي المرجح		**3.43**				
النسبة المئوية		**%68.6**				
حجم الفجوة		**%31.4**				

خامساً: نتائج مستوى تطبيق الابعاد الأربعة

يظهر من النتائج الواردة في الجدول (5) أن مصرف الرشيد قد حقق مستوى متوسط في تطبيق أبعاد التنمية المستدامة، حيث بلغت النسبة الكلية لتطبيق الأبعاد (52.575%)، في حين بلغت فجوة التنفيذ الكلية (47.425%). يتضح أن هناك تفاوتًا بين الأبعاد المختلفة، بالنسبة للبعد الاقتصادي، بلغ المتوسط الحسابي المرجح (3)، ما يشير إلى مستوى متوسط من التطبيق، حيث وصلت نسبة التطبيق إلى (60%)، ورغم أن المصرف يحقق تقدمًا جيدًا في تحسين الأداء الاقتصادي وتقليل الهدر، إلا أن هناك فجوة كبيرة نسبتها (40%) تحتاج إلى معالجة من خلال زيادة الاستثمارات في تقنيات أكثر كفاءة ومعالجة القيود المالية والإدارية. أما البعد الاجتماعي، فقد بلغ المتوسط الحسابي المرجح له (2.86)، مما يعكس مستوى ضعيفًا إلى متوسط في تطبيق الممارسات الاجتماعية المستدامة، حيث

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

كانت النسبة المئوية للتطبيق (41.7%)، وتظهر النتائج أن المصرف يحتاج إلى تحسين بيئة العمل وتعزيز برامج التدريب والتطوير المهني للموظفين، إضافة إلى توسيع نطاق المبادرات الاجتماعية التي تدعم المجتمع المحلي. فجوة التطبيق في هذا البعد تصل إلى (58.3%)، ما يشير إلى ضرورة تبني سياسات أكثر فاعلية في المسؤولية الاجتماعية. فيما يخص البعد البيئي، بلغ المتوسط الحسابي (2)، مما يشير إلى مستوى ضعيف في تطبيق الاستراتيجيات البيئية، حيث كانت النسبة المئوية (40%) والفجوة تصل إلى (60%)، وهذا يشير إلى ضرورة تحسين السياسات البيئية، مثل تقليل استهلاك الطاقة، وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، وتطبيق استراتيجيات فعالة لإعادة التدوير. فجوة التطبيق في هذا البعد تشير إلى حاجة ملحة للتطوير في هذا المجال. أخيرًا، في التكنولوجي، بلغ المتوسط الحسابي (3.43)، مع نسبة تطبيق تصل إلى (68.6%) وفجوة تصل إلى (31.4%)، ويعتبر هذا البعد الأفضل بين الأبعاد الأربعة، حيث يظهر المصرف التزامًا جيدًا في التحول الرقمي، واستراتيجيات الأمن السيبراني، وتطوير الأنظمة المصرفية الحديثة. ورغم هذا التقدم الجيد، تبقى هناك مجالات للتحسين، خاصة في تعزيز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

بناءً على النتائج التي تم الوصول إليها، يمكن تحليل الفرضية الخامسة (الفجوات والتحديات) من الفرضيات التي تم طرحها في الدراسة وتحديد ما إذا كانت قد تحققت أم لا كما يلي:

بناءً على النتائج، تم ملاحظة فجوات كبيرة في الأبعاد الاجتماعية (58.3%) والبيئية (60%)، مما يشير إلى وجود تحديات حقيقية في تطبيق هذه الأبعاد بشكل فعال. لذلك، تحققت الفرضية، حيث تستدعي الفجوات الملاحظة تطوير سياسات أكثر فاعلية لمواجهة التحديات.

جدول (5) نتائج مستوى التطبيق الكلي لأبعاد التنمية المستدامة في مصرف الرشيد

ابعاد التنمية المستدامة	الوسط الحسابي المرجح	النسبة المئوية	حجم الفجوة
الاقتصادي	3	%60	%40
الاجتماعي	2.86	%41.7	%58.3
البيئي	2	%40	%60
التكنولوجي	3.43	%68.6	%31.4
المعدل العام	2.82	%52.575	%47.425

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

يعرض المبحث الحالي من خلال محورين ضم الأول أبرز الاستنتاجات أما الثاني ضم المقترحات التي تم التوصل اليها بالاعتماد على نتائج الجانب العملي للبحث وكالآتي:

أولاً: الاستنتاجات

1. تكشف نتائج الدراسة عن مستويات متفاوتة في تطبيق أبعاد التنمية المستدامة الأربعة في مصرف الرشيد – فرع أبي تمام، حيث بلغ معدل التطبيق العام (52.92%)، مع فجوة تنفيذية قدرها (47.43%)، مما يشير إلى مستوى متوسط من الالتزام بممارسات الاستدامة.
2. من الناحية الاقتصادية، بلغ معدل التطبيق (60%)، مما يدل على أن المصرف يطبق استراتيجيات الاستدامة المالية والكفاءة الاقتصادية جزئيًا، إلا أن هناك تحديات تحول دون تحقيق تكامل كامل في هذا المجال. وبذلك، فإن الفرضية التي تفترض عدم تطبيق استراتيجيات فعالة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية تتحقق جزئيًا.
3. أما البعد الاجتماعي، فقد أظهر معدل تطبيق (41.7%) مع فجوة كبيرة بلغت (58.3%)، مما يعكس ضعفًا في توفير بيئة عمل مناسبة، وبرامج تطوير الموظفين، والمبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية. بناءً على ذلك، فإن الفرضية التي تشير إلى عدم الاهتمام الكافي بالاستدامة الاجتماعية تتحقق جزئيًا.
4. وفيما يتعلق بالبعد البيئي، فقد كان الأقل تطبيقًا بمعدل (40%) وفجوة تنفيذية كبيرة (60%)، مما يؤكد أن المصرف لم يتبنَّ سياسات بيئية واضحة وفعالة للحد من تأثيره البيئي وتعزيز الاستدامة البيئية. وهذا يدعم صحة الفرضية التي تفترض عدم كفاية الجهود البيئية.
5. أما البعد التكنولوجي، والذي يشمل التحول الرقمي واستراتيجيات الأمن السيبراني، فقد حقق أعلى معدل تطبيق بين الأبعاد الأربعة، حيث بلغ (68.6%)، مما يشير إلى التزام قوي بتطوير البنية التحتية التقنية وتعزيز التحول الرقمي. وبالتالي، فإن الفرضية التي تفترض عدم اعتماد المصرف على التكنولوجيا الحديثة لا تتحقق، وأظهرت النتائج تقدمًا واضحًا في هذا المجال.
6. وأخيرًا، تؤكد الفجوات الكبيرة بين الأبعاد المختلفة صحة الفرضية الخامسة، التي تفترض وجود تحديات تعيق التطبيق الكامل لممارسات التنمية المستدامة في المصرف. لذا، يتطلب تحسين

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

مستوى التطبيق تبني سياسات أكثر فاعلية، وزيادة الاستثمارات في مبادرات الاستدامة، وتعزيز الوعي بين الأطراف المعنية.

ثانياً: المقترحات وآليات تطبيقها

1. تعزيز الحوكمة المؤسسية والشفافية

آلية التطبيق: تطوير لوائح وسياسات واضحة تحكم العمليات المصرفية وتعزيز نظم التدقيق الداخلي والمراقبة الدورية لضمان الامتثال لمعايير الحوكمة.

2. تطوير البنية التحتية الرقمية والتحول نحو الخدمات المصرفية الذكية

آلية التطبيق: الاستثمار في التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر تطبيقات الهاتف والإنترنت البنكي.

3. تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتحسين بيئة العمل

آلية التطبيق: إطلاق برامج تدريبية دورية للموظفين، وتحسين المزايا الاجتماعية مثل التأمين الصحي والتطوير المهني، وتعزيز ثقافة العمل الجماعي والمسؤولية الاجتماعية داخل المصرف.

4. تقليل الأثر البيئي من خلال ممارسات مستدامة

آلية التطبيق: تبني استراتيجيات لتقليل استهلاك الطاقة والمياه، وتطبيق برامج إعادة التدوير، والاستثمار في الطاقة المتجددة لخفض البصمة الكربونية للمصرف.

5. تحفيز الابتكار المالي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

آلية التطبيق: تصميم برامج تمويل مخصصة للمشاريع الناشئة، وتقديم حوافز مالية للمؤسسات التي تتبنى ممارسات استدامة، وتطوير حلول تمويل خضراء للمشاريع البيئية.

6. تحسين خدمات العملاء وتعزيز الأمن السيبراني

آلية التطبيق: تطبيق بروتوكولات متقدمة لحماية البيانات وتشفير المعاملات المصرفية، وتدريب الموظفين والعملاء على أفضل ممارسات الأمان الإلكتروني لتقليل المخاطر السيبرانية.

7. قياس الأداء وتقييم المبادرات التنموية بانتظام

آلية التطبيق: إنشاء وحدة مختصة لمتابعة وتقييم تنفيذ سياسات الاستدامة، وإجراء دراسات دورية لقياس تأثير السياسات على الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وإعداد تقارير شفافة للجهات الرقابية وأصحاب المصلحة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

المصادر والمراجع:

1. محمد، عبد الله حسون، داوي، مهدي، وخضير، اسراء، (2015)، **"التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد"** مجلة ديالى، العدد السابع والستون.
2. عبد الرحمن، بان قدس، (2024)، **"دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة"** مجلة الدراسات المستدامة، المجلد (6)، العدد (3)، عدد خاص بنشر بحوث مؤتمر مستقبل الأداء الأكاديمي في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
3. الشامي، لبنان هاتف، (2019)، **"واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير"** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن.
4. نجم، حسين عبد الجبار،2023، **التخطيط الاستراتيجي ودوره في التنمية المستدامة"** مجلة دراسات تربوية، العدد (64).
5. Agnieszka, Gehringer & Susann, Kowalski, (2023) "***Mapping Sustainability Measurement: A Review of the Approaches, Methods, and Literature***", Sustainable Development Goals Series. Springer, Cham.
6. Asheim, Geir B. (1994), "***Sustainability: Ethical Foundations and Economic Properties***" The World Bank, Policy Research Department, Public Economics Division.
7. Adeyemi, Adebayo, & Barry, Ackers, & Olayinka, Erin, & Alex, Adegboye, (2025) "***Governance Quality and Sustainable Development: Insights from the United Nations Sustainable Development Goals in Africa***", Public Organization Review, Springer.
8. Brien, C. (1999) "***Sustainable production – a new paradigm for a new millennium***", International Journal of Production Economics, Vol. 60-61.
9. Commission of the European Communities, (2001) "***Promoting a European framework for corporate social responsibility***", Green paper of European Commission.
10. De Ron, J. (1998) "***Sustainable production: The ultimate result of continuous improvement***", Int. J. Production Economics, Vol. 56-57.
11. Estes, Richard J., (2009), "***Toward Sustainable Development: From Theory to practice***", University of Pennsylvania – USA.

12. Harris, Jonathan M., (2000) ***"Basic Principles of Sustainable Development"***, Global Development and Environment Institute, Tufts University Medford, USA.
13. Integrating the three dimensions of sustainable development: A framework and tools, (2015) United Nations publication at https://www.unescap.org
14. Integrating the three dimensions of sustainable development: How to achieve a balanced, ambitious and inclusive framework, (2015) at sustainabledevelopment.un.org
15. Markus, Vogt & Christoph, Weber, (2019) "***Current challenges to the concept of sustainability***" Published online by Cambridge University Press.
16. Morton, S., Pencheon, D., & Squires, N. (2017). "***Sustainable Development Goals (SDGs)***", and their implementation. British Medical Bulletin, 124(1).
17. Kulkarni, S., & Haghi, A.K (2024) "Global Sustainability: Trends, Challenges, and Case Studies. World Sustainability Series, Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-57456.
18. Purcell, Wendy Maria & Heather Henriksen & John D. Spengler, (2019), "***Universities as the engine of transformational sustainability toward delivering the sustainable development goals "Living labs" for sustainability***", International Journal of Sustainability in Higher Education Vol. 20 No. 8.
19. Romiguer, Alexandre Torres, (2011), "***Sustainable Development: Objectives, Enablers and Challenges for Spanish Companies***", Master Degree Programme in Industrial Engineering, Tampere University of Technology.
20. Ransburg, M. Vágási, (2017) "***Concepts and standards for the corporate internalization of sustainable development***", Social and Management Sciences.
21. Redclift, Michael, (1991) "***The Multiple Dimensions of Sustainable Development***", Published by: Taylor & Francis, Vol. 76, No. 01.

22. Sutherland, J. L. Rivera, K. L. Brown, M. Law, M. J. Hutchins, T. L. Jenkins and K. R. Haapala, (2008) "***Challenges for the Manufacturing Enterprise to Achieve Sustainable Development***", The 41st CIRP Conference of Manufacturing Systems, Tokyo, Japan.
23. World Commission on Environment and Development (WCED), (1987) "***Our Common Future****"*, Oxford University Press.
24. United Nations, (2015) "***Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development"***.
25. The Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), (2021) "***Climate Change 2021: The Physical Science Basis****"*, Cambridge University Press.